ملخص تنفيذى

أحدث التطورات الاقتصادية...

نشرت الجريدة الرسمية قانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٢٢ بربط الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ و الذي قد وافق عليه مجلس النواب المصري يوم ٢٨ يونيو ٢٠٢٢ و دخل حيز التنفيذ رسمياً في ١ يوليو ٢٠٢٢. الجدير بالذكر انه قد تم اعداد موازنة هذا العام في سياق استثنائي تشابكت فيه تداعيات جائحة كورونا مع تداعيات الازمة الروسية الأوكرانية. و مع ذلك، تعكس موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ التزام الحكومة المصرية المستمر لاستكمال إصلاحات مهمة علي الصعيد المؤسسي و الإداري والهيكلي طبقاً للمعايير و التجارب الدولية الناجحة، و من ضمنها تعزيز و توسيع نطاق عمليات الميكنة و الاتمتة و التحول الرقمي. في هذا الصدد، إستمراراً للجهود التي تقوم بها الحكومة بالمضي قدماً في تعظيم القدرات الرقمية للدولة والتوظيف الأمثل للتكنولوجيا الحديثة فى تعزيز حوكمة المنظومة المالية للدولة بما يتسق مع الانتقال التدريجي إلى "مصر الرقمية"، نجحت وزارة المالية في تطبيق العديد من المشروعات الرقمية بالتنسيق مع الجهات المختصة، وعلى رأسها؛ نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية «GFMIS» لربطها بحساب الخزانة الموحد «TSA» وتحديث وميكنة منظومتي الضرائب والجمارك، وتطوير منظومة «سلطة التصديق الإلكترونى الحكومية». الأمر الذى جعل مصر من أوائل الدول بأفريقيا والشرق الأوسط في تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، التى تُمكن من متابعة التعاملات التجارية بين الشركات من خلال التبادل اللحظي لبيانات الفواتير بصيغة رقمية، وبما يسهم في استكمال مسيرة التحول الرقمى بالإطلاق التجريبي لمنظومة «الإيصال الإلكتروني» لمتابعة التعاملات التجارية بين الممولين والمستهلكين لحظيًا في كل منافذ البيع والشراء وتقديم الخدمات بكل أنحاء الجمهورية.

وفى نفس السياق، فإن تطبيق «الموازنة الإلكترونية» مكن من تحديد حجم إيرادات الخزانة العامة للدولة وحجم المصروفات بشكل لحظي، ومن ثم تقدير الموقف السليم اللازم لاتخاذ أي قرار دقيق يتعلق بالمالية العامة للدولة، والتعامل المرن فى ظل الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية، كما أن مشروعات التحول الرقمى مكنت من الربط بين جميع الموانئ إلكترونيًا من خلال المنصة الإلكترونية الموحدة «نافذة»، واستحداث مراكز لوجستية للخدمات الجمركية، على نحو يُسهم في تحويل مصر إلى منطقة لوجستية عالمية متطورة، وتسهيل حركة التجارة الداخلية والخارجية، والانتقال من البيئة الورقية إلى الإلكترونية، حيث أسهم هذا الأمر في خفض متوسط زمن الإفراج الجمركى بنسبة ٥٠٪ وفقًا لدراسة تم إجراؤها بالتعاون مع البنك الدولى، وبناء على نجاح إطلاق منظومة التسجيل المسبق للشحنات «ACI» بالموانئ البحرية، تم تطبيق هذه المنظومة على الموانئ الجوية تجريبيًا اعتبارًا من منتصف مايو ٢٠٢٢، بحيث يكون التشغيل الإلزامي للتسجيل المسبق للشحنات في الأول من أكتوبر المقبل، بما يُساعد فى تقليص زمن الإفراج الجمركي.

وعلى جانب آخر، تم تعديل التعريفة الجمركية لمواكبة المستجدات الدولية للنظام المنسق ٢٠٢٢ الصادر عن منظمة الجمارك العالمية، بإصدار القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ٢٠٢٢ ، حيث تم خفض فئة «ضريبة الوارد» على أكثر من ١٥٠ صنفًا من مستلزمات ومدخلات الإنتاج، بما يسهم في تحفيز التجارة وجذب المزيد من الاستثمارات والحفاظ علي معدلات التشغيل، وتعظيم القدرات الإنتاجية، وتوطين الصناعات المتقدمة التي تتسق مع التزاماتنا بمكافحة التغيرات المناخية. وتضمنت التعديلات ٣٥١ مجموعة سلعية منها ٧٧ تعديلًا في القطاع الزراعى والغذائي، و٥٨ تعديلًا في قطاع الكيماويات، و٣٨ تعديلًا في قطاع الأخشاب، و٢١ تعديلًا في قطاع النسيج، و٢٧ تعديلًا في قطاع المعادن العادية، و٥٢ تعديلًا في قطاع الآلات والمعدات، و٢٢ تعديلًا في مجال النقل والمواصلات، فضلًا على ٦٥ تعديلًا بالقطاعات الأخرى وفقًا لإحصائيات منظمة الجمارك العالمية.

بالإضافة الي ذلك، تجدر الإشارة الي انه في أواخر شهر يونيو ٢٠٢٢، أصدر صندوق النقد الدولي التقييم اللاحق لمصر في ضوء ترتيب الاستعداد الائتماني لعام ٢٠٢٠، و الذي قيم الدعم المالي لصندوق النقد الدولي لمصر وسط تفشي فيروس كورونا. في هذا السياق، يشار الي أن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أكد أن برنامج ال١٢ شهراً قدد حقق هدفه الأساسي المتمثل في الحفاظ علي استقرار الاقتصاد الكلي في مصر في أعقاب الاضطرابات التي سببها الوباء.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ محققاً معدل نمو مبدئي قدره ٣,٣٪ مقارنة بمتوسط قدره ٢,٣٪ في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وجدير بالذكر أنه فى ضوء تداعيات تحدي فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي اقرت الحكومة حزم تحفيزية للتدخل السريع ومحاولة احتواء كل الاثار السلبية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الوصول لمعدل نمو قدره ٦٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نجح الاقتصاد المصري فى التعامل مع الأزمة وتحقيق معدل نمو اقتصادي ايجابي فى حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة. والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى الأداء الإيجابى للإستهلاك وصافي الصادرات. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق في الأساس علي تزايد مساهمة نمو قطاع الخدمات الإجتماعية (خاصة الأنشطة العقارية والحكومة العامة والتعليم والصحة)، وتنامي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإتصالات والنقل والتخزين، وتنامى قطاع الزراعة، وتنامي قطاع التشييد والبناء، والغاز الطبيعى كأهم المحركات للنمو. كما **إستمر الإستهلاك الخاص والعام كأهم القطاعات المساهمةً فى نمو الناتج المحلى الإجمالى ليساهما بنسبة ٦,٢ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢١/٢٠**. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧,٣٪ فى الربع الثانى من عام ٢٠٢١، مقابل ٩,٦٪ خلال الربع الثانى عام ٢٠٢٠.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

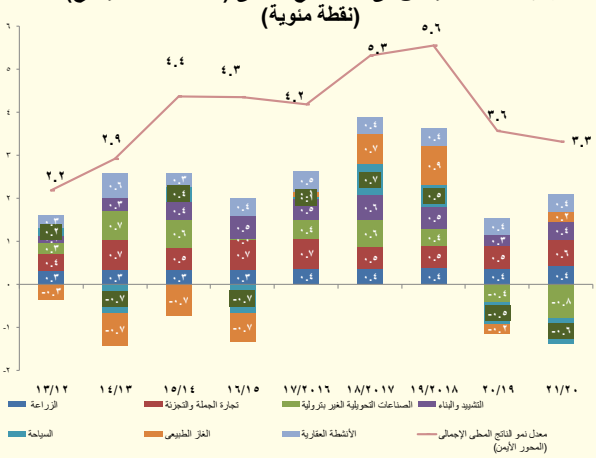

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)

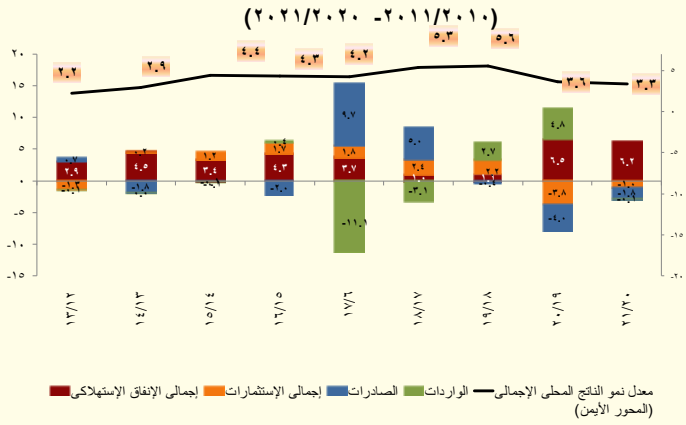

فعلى جانب الطلب، إرتفع الإستهلاك الخاص بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٦,٩٪ خلال **العام المالى ٢١/٢٠** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٥,٨ نقطة مئوية).بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٣,٧٪ خلال عام الدراسة (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٤ نقطة مئوية).

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتى على رأسها قطاع الخدمات الإجتماعية والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٤,٤٪ خلال العام المالى ٢١/٢٠ (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ١,١ نقطة مئوية)، في ضوء تنامى قطاع الحكومة العامة بنحو ٤,٩٪ (مساهماً بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع الأنشطة العقارية بـ٣,٨٪ (ليساهم بـ٠,٤ تقطة مئوية).ونمو قطاع الإتصالات بنحو ١٦,١٪ (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ٤,٤٪ (ليساهم بنحو ٠,٦ نقطة مئوية)، وإرتفاع قطاع النقل بـ٤,٦٪ (ليساهم بنحو ٠,٢ نقطة مئوية) خلال العام المالى ٢١/٢٠. بالإضافة إلى إرتفاع قطاع الزراعة بنحو ٣,٨٪ (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، وتنامى قطاع التشييد والبناء بمعدل نمو سنو بلغ ٦,٨٪ (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع التعليم بـ٤,٧٪ (ليساهم بـ٠,١ نقطة مئوية)، وقطاع الصحة بـ٥,٤٪ (ليساهم بـ٠,١ تقطة مئوية)، وقطاع الغاز الطبيعى بمعدل نمو سنو بلغ ٥٪ (ليساهم بنحو ٠,٢ نقطة مئوية)،

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٣٣,٤ **مليار دولار خلال** شهر يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.

- **حقق مؤشر مديري المشتريات** نحو ٤٥,٢ نقطة خلال شهر يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بـ٣٧,١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.
- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢,٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة وترشيد الاستهلاك وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الأمنة للدين العام. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية.

حقق الميزان المالى الكلى للموازنة العامة للدولة نحو -٥,٥٠٪ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو-مايو من العام المالى ٢٢/٢١، وقد بلغ الفائض الأولى نحو ٧١,٩ مليار جنيه، ٠,٩١٪ من الناتج المحلى خلال فترة الدراسة، مقابل ٠,٧٤٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ١٢,٣٪، والذى فاق الإرتفاع المحقق في المصروفات بنحو ١١,٢٪، مقابل نفس الفترة من العام السابق. حيث أنه على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي، إستطاعات الموازنة العامة للدولة تلبية زيادة مخصصات قطاع الصحة والتعليم، والإستثمارات الممولة من الخزانة، وزيادة الأجور، وتلبية مخصصات برامج الحماية الاجتماعية.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ١٠٣٠ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو من العام المالى ٢٢/٢١، لترتفع بنحو ١١٢,٧ مليار جنيه بنسبة نمو ١٢,٣٪. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٧٩,٢٪ من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٠,٨٪.

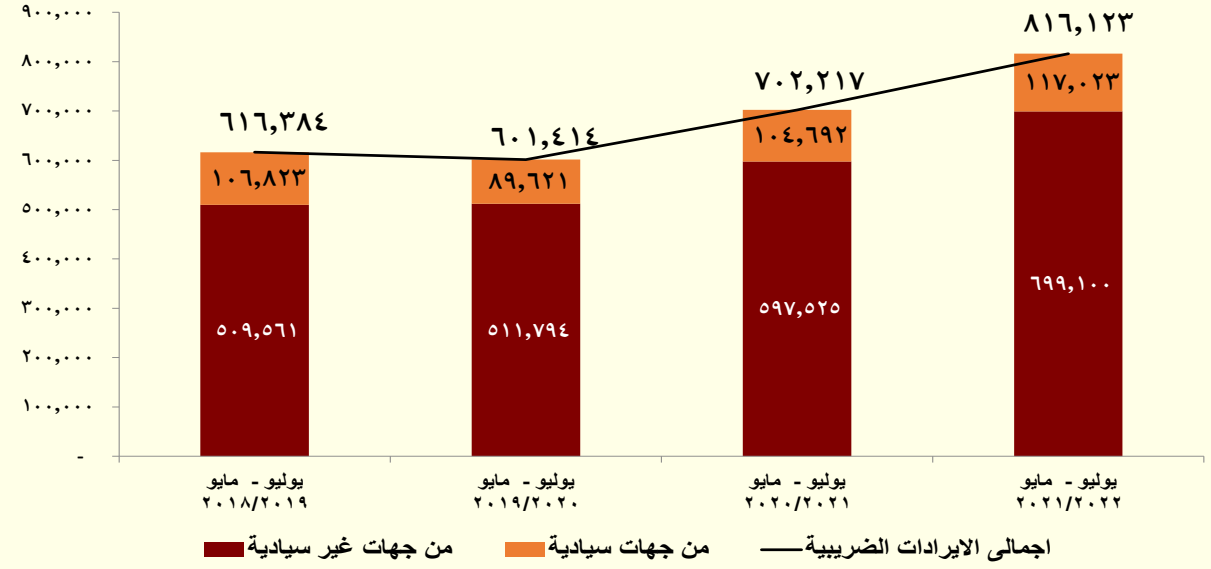

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٨١٦,١ مليار جنيه لترتفع بنحو ١١٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٦,٢٪) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو ١٢,٣ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١١,٨٪) لتسجل ١١٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٠٤,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ١٠٢ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٧٪) لتسجل ٦٩٩,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٥٩٧,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التى ساهمت فى إرتفاع جملة الإيرادات ما يلى:

- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة الدخل بنحو ٣٢,٧ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٢٪) لتسجل ٣٠٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من الضريبة على المرتبات المحلية بـ٨,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٢,٩٪) لتحقق ٧٦,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من الضريبة على النشاط التجارى والصناعى بـ٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢١٪) لتحقق ٤٦,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من قناة السويس بـ٥,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٨,٦٪) لتحقق ٣٤,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من الشركات الأخرى بـ١٧,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٥,٢٪) لتحقق ١٣١,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ٥٩,٩ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٨,٢٪) لتسجل ٣٨٩,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ٢١,٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٣,٦٪) لتحقق ١٧٩,٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بـ١٣,٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٤,٢٪) لتحقق ٥٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية بـ١٥ مليار جنيه بنسبة ١٦,٢٪** لتحقق ١٠٧,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
  - **وارتفاع الحصيلة من رسوم التنمية بـ١,٥مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٤,٨٪) لتحقق ١١,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة بـ٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٣٪) لتحقق ٢١,٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من الضريبة على إستخدام السلع بـ٣,٧ مليار جنيه لتحقق ١٣,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٤٪)** لتحقق ٨٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٦٧,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
  - **وذلك فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ١٥,٢ مليار جنية لتحقق نحو ٦٩,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفعت المتحصلات من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٥,٤ مليار جنيه** (بنسبة ١٦,٦٪) لتحقق ٣٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد حققت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ٢٠,٨٪ من إجمالى الإيرادات) نحو ٢١٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ١٢,٩ مليار جنيه (بنسبة ٢٣,٥٪) لتصل الى ٦٧,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

- فى ضوء **إرتفاع الحصيلة من موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة** بـ١٠,٤ مليار جنيه لتحقق ٥٤,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- **إرتفاع الحصيلة غير الضريبية من عوائد الملكية بـ٧,٢ مليار جنيه (بنسبة نمو ١١,٤٪) لتصل الى نحو ٧٠,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - فى ضوء إرتفاع الحصيلة غير الضريبية من العوائد بـ٩,٥ مليار جنيه لتحقق ٥٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **إرتفاع المنح لتحقق نحو ٢,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. في ضوء ارتفاع المنح من المنظمات الدولية.**
- **وحققت الحصيلة غير الضريبية من الايرادات المتنوعة نحو ٧٠,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

أما على جانب المصروفات، إرتفع إجمالى المصروفات بنحو ١١,٢٪ لتسجل ١٤٧٠,٩ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو من العام المالى ٢٢/٢١. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ٣٣,٦ مليار جنيه بنسبة ١١,٥٪ ليحقق ٣٢٦,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء السلع والخدمات

- **إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بنحو ١٨,٨ مليار جنيه ليحقق ٧٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس فى ضوء زيادة الإنفاق على المواد الخام والمنفق على المياه والإنارة.

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- **إرتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** بنحو ٣٣,٢ مليار جنيه ليحقق ٢٦٤,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ✓ **إرتفاع الإنفاق المخصص لمساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** بنحو ١٣,٤ مليار جنيه لتصل نحو ١١٢,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء التسويات بين الخزانة العامة للدولة وصناديق المعاشات.
  - ✓ **إرتفع الإنفاق على مزايا الأمان الإجتماعى (متضمن الدعم النقدى لبرنامجى تكافل وكرامة) بنحو ٠,٩ مليار جنيه ليحقق** ١٨,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ✓ **كما إرتفع الإنفاق على دعم السلع التموينية بنحو ١٢,٧ مليار جنيه ليحقق ٨٣ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة.

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

- **إرتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** بـ٥,٣ مليار جنيه (٢,٨٪) لتحقق ١٩٦,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

الإنفاق على الحماية الإجتماعية والتنمية البشرية

- **إرتفع الإنفاق على أهم بنود الحماية الإجتماعية** بنحو ٧٠,١ مليار جنيه بنسبة ١٤,٣٪ ليحقق ٥٦١,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٤٩١,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .
- **إرتفع الإنفاق على قطاع الصحة** بنحو ١٨,٥ مليار جنيه بنسبة ٢١,٢٪ ليحقق ١٠٥,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٨٧,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .
- **إرتفع الإنفاق على قطاع التعليم** بنحو ٢٦ مليار جنيه (بنسبة ١٨,٦٪) ليحقق ١٦٥,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١٣٩,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-مايو 2022/2021

(مليار جنيه)

البيان	يوليو- مايو	
	2022/21	2021/20
الإيرادات	**1,030,101**	**917,413**
الضرائب	816,123	702,217
المنح	2,736	806
الإيرادات الأخرى	211,242	214,390
المصروفات	**1,470,893**	**1,323,112**
الأجور وتعويضات العاملين	326,504	292,934
شراء السلع والخدمات	79,397	60,639
الفوائد	508,506	463,956
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	264,760	231,553
المصروفات الأخرى	95,479	83,115
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	196,246	190,915
الميزان النقدى	**-440,792**	**-405,698**
صافى حيازة الاصول المالية	**-4,183**	**7,266**
الميزان الكلى	**-436,609**	**-412,964**
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**0.91%**	**0.74%**
الميزان الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-5.50%**	**-5.97%**

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٥٠٩٤,٢ مليار جنيه (٨٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٦٢٨ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ١٢٩,٣ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٥,٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٧,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. كما ارتفعت ديون البنوك إلى ١١,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٩,٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

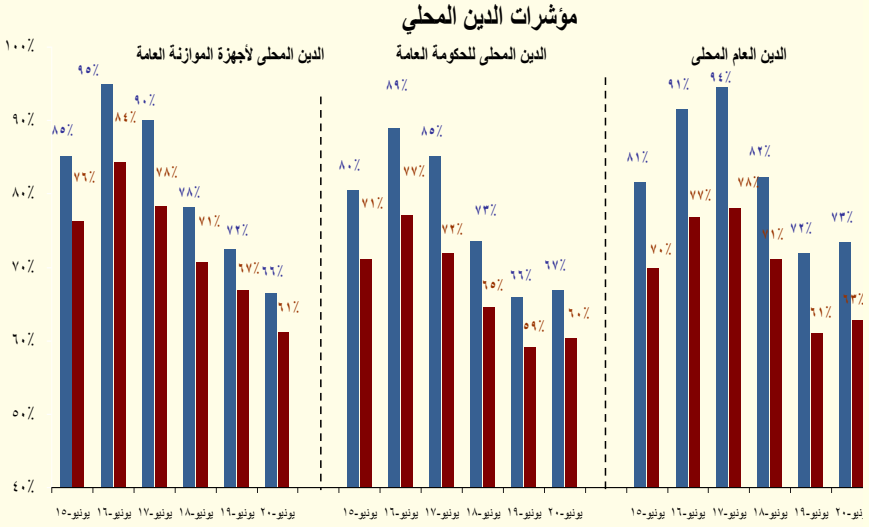

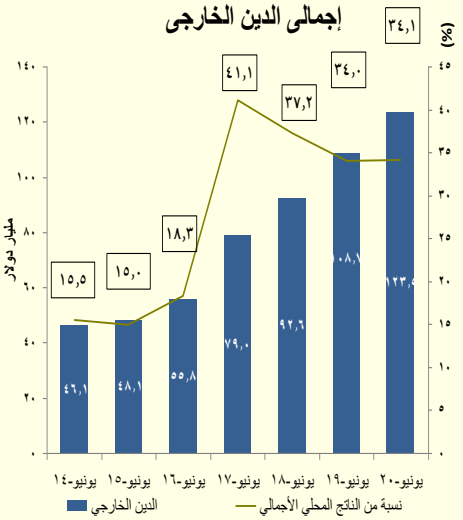

التضخم

تشير البيانات إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى إلى ١٣,٢٪ خلال شهر يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بـ١٣,٥٪ خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٨,٥٪، مقارنة بـ٤,٥٪ خلال العام المالى السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسى نحو ١٣,٢٪ خلال شهر يونيو ٢٠٢٢، مقابل نحو ١٣,٣٪ خلال الشهر السابق.

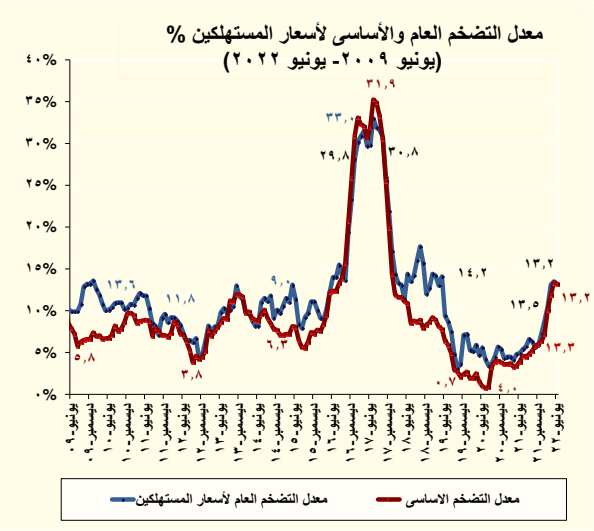

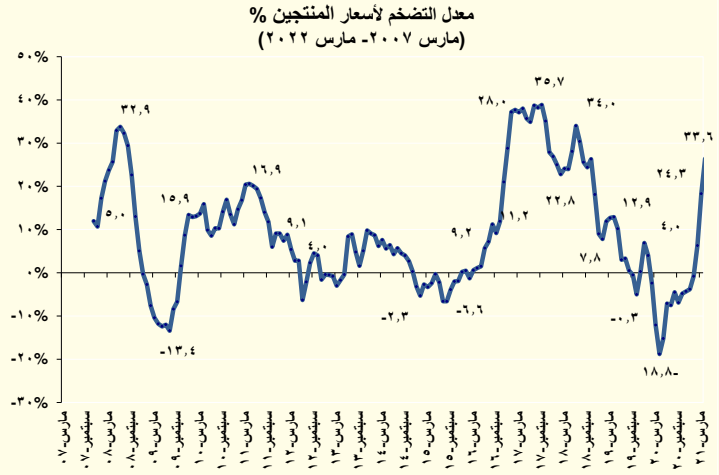

القطاع النقدي

وفقاً لأحدث البيانات التي تم أصدرها البنك المركزي المصرى، ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ١٨,٥ % في يناير ٢٠٢٢ (٥٨٧٦ مليار جنيه)، مقارنة بـ ١٨,٣٪ في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل ١٨,١ ٪ في يناير ٢٠٢٢، مقابل ١٧,٦٪ خلال الشهر السابق نتيجة ارتفاع **معدل نمو الودائع تحت الطلب بالعملة الاجنبية** لتصل إلى ٢٠,٦٪ في يناير ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٥,٦٪ في الشهر الماضي وارتفاع **معدل الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية** ٢١,٣٪ في يناير ٢٠٢٢، مقابل ٢١,١٪ خلال الشهر السابق. كما ارتفع معدل نمو **المعروض النقدي الي** ١٩,٨٪ في يناير ٢٠٢٢، حيث سجل معدل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى ١٤,٦٪ خلال شهر الدراسة.

- و قد **انخفض بشكل ملحوظ معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية ليسجل قيمة سالبة قدرها** -٩٦,٥٪ (٩,٦٧٤مليار جنيه) مقارنة بـ -٣,٢٪ خلال الشهر الماضي، وذلك في ضوء انخفاض معدل النمو السنوي لاحتياطات البنوك ليسجل -٤١,٣٪ في يناير ٢٠٢٢.
- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية** ليسجل ٢٥,٢٪ في نهاية يناير ٢٠٢٢ (٥٨٦٦,٩ مليار جنيه) مقارنة بـ ٢٤,٤٪ في الشهر الماضي، بسبب تحقيق مطلوبات الحكومة معدل نمو سنوي قدره ١٥,٨٪ في يناير ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٤,١٪ خلال الشهر الماضي.
- **وقد ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي –بشكل طفيف مسجلة ٢٤٪ (٦٥٤٩ مليار جنيه) في نهاية يناير ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٢٤,١٪ خلال الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة ٧٩,٤٪ من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، كما **إستقرت نسبة القروض إلى الودائع** عند ٤٨,٣٪ في نهاية يناير ٢٠٢٢.

وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٢٢ **الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى عند مستوي** ١١,٢٥٪ و١٢,٢٥٪ و١١,٧٥٪ على الترتيب. كما تم **الإبقاء على سعر الخصم عند مستوى** ١١,٧٥٪.

القطاع الخارجى

- **استطاع الاقتصاد المصري بفضل الإصلاحات الاقتصادية المُطبقة امتصاص الصدمات الناتجة عن عدم إستقرار الاقتصاد العالمى، وهو ما ظهر في معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١؛ وقد شهد ميزان المدفوعات عجز كلى محدود بلغ نحو ١٤,١ مليون دولار. وذلك فى ضوء زيادة الفائض الذى حققه ميزان الحساب المالي والرأس مالي بنحو ١١,٤ مليار دولار مقارنة، بـ٩,٢ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي السابق مدعوماً بصافى تدفقات للداخل في الإستثمار الأجنبي المباشر مما يعكس ثقة المستثمرين فى قوة الاقتصاد المصري. ويمكن تفسير التطورات فى أداء ميزان المدفوعات كما يلي:**

- **شهد ميزان المعاملات الجارية ارتفاعاً طفيفاً فى مستوى العجز بنحو ٠,٢ مليون دولار ليصل الى نحو ٧,٨ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ (مقابل عجز قدره ٧,٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي السابق) وذلك فى ضوء:**

  - إرتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي بـ ٢٤,٢٪ ليسجل ٢٣,٨ مليار دولار (مقابل نحو ١٩,١ مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة لزيادة الواردات خاصة الواردات من مستلزمات الإنتاج مثل البوليميرات بروبيلين والمركبات غير العضوية أو العضوية، والواردات من المحاصيل الزراعية وعلى راسها فول الصويا، والقمح، والذرة لإرتفاع الأسعار العالمية، وكذا الواردات من محضرات الصيدلة والشاش والأمصال (في ظل جهود الدولة لمكافحة فيروس كورونا). وعلى النحو الاخر، إرتفعت الصادرات غير البترولية ولكن بمعدل أقل من الواردات منه، خاصة الصادرات من السلع تامة الصنع وعلى رأسها الأسمدة الفوسفاتية او المعدنية، والأجهزة الكهربائية للإستعمال المنزلى، والملابس الجاهزة، والأدوية والأسلاك والكابلات، والمصنوعات من الألومنيوم والزجاج.
  - إرتفاع عجز ميزان دخل الإستثمار والذى يمثل الفرق بين العوائد المحصلة والمدفوعة من وإلى العالم الخارجي ليسجل ٧,١ مليار دولار (مقابل ٥,٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق).

  بينما حد من ذلك تحسن ما يلى:

  - تحول الميزان التجاري البترولى من عجز قدره ٥٤,٢ مليون دولار إلى فائض بلغ ٢,١ مليار دولار كنتيجة أساسية لإرتفاع قيمة الصادرات من الغاز الطبيعى بنحو ٢,٦ مليار دولار نتيجة لزيادة الكميات المصدرة والإرتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية.
  - **ارتفاع فائض الميزان الخدمي** بنحو ٣,٨ مليار دولار ليسجل نحو ٥,٦ مليار دولار وذلك نتيجة لما يلى:
    - **ارتفاع الإيرادات السياحية** لتسجل ٥,٨ مليار دولار (مقابل ١,٨ مليون دولار خلال العام المالي السابق).
    - **ارتفاع متحصلات النقل** بمعدل ٢٧,٩٪ لتسجل ٤,٧ مليار دولار (مقابل ٣,٦ مليار دولار خلال العام المالي

السابق). نتيجة في الأساس لإرتفاع إيرادات قناة السويس بمعدل ١٦,٦٪ لتسجل نحو ٣,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

- **ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج** بمعدل ٠,٤٪ لتسجل ١٥,٦ مليار دولار.

- **حقق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بلغت ١١,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٩,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، وذلك نتيجة في الأساس لما يلى:**

- **حقق الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٣,٣ مليار دولار، ومنها ارتفاع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير البترولية بمقدار ١,٢ مليار دولار لتسجل صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٤,٤ مليار دولار**، ويأتي ذلك في الأساس نتيجة لإرتفاع صافى التدفقات الواردة بغرض تأسيس شركات جديدة او زيادة رؤوس الأموال لتسجل ١,٤ مليار دولار (منها ١٦٠ مليون دولار مبالغ ورادة لتأسيس شركات جديدة)، كما ساهم في ذلك ارتفاع حصيلة بيع الشركات والأصول الإنتاجية وصافى التحويلات لشراء العقارات لغير المقيمين. وعلى نحو آخر، سجلت الأستثمارات في قطاع البترول صافى تدفق للخارج بلغ نحو ١,١ مليار دولار، وتحولت الإستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر إلى صافى تدفق للخارج بقيمة ٢,٥ مليار دولار.